

ولم يدخلها فالتكاح محل للاول بمجره التكاح وهذا قول سعيد
بن المسيب واي على العمى والاختلاف في القول اول من
ان ياخذ ويقع في الحرام وقال ابو عبيد الجرجاني وابو العباس
الناسطي بمجره التكاح يعني عند الاضطرار للتخفيف بالزوج
الاول وان بعد اعلا بظاهره بنى قوله تعالى حتى تنكح زوجا
غيره وهو التكلع والدخول لظاهر النص وبعض المشايخ
اجازوا به كيد الجرجاني بين احمد بن محمد بن الحسين من كتاب نصاب
الفقيه من تصنيف مولانا طاهر بن احمد بن عبد العزيز
البخاري رحمه الله عليه يجوز بقضاء القاضي الشافعي
ثم اجاز القاضي الحنفي من ذلك

مسئله قل من شتم الامان فقد كفر طلق امراته ثلثا
تطليقات ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ومن شتم في المومن
او انفه يكفر قيل شتم الفم لاشتم الانف لان الفم موضع الامان
والقارئ ومن شتم فقد شتم الامان والقارئ وذلك كفر ويقع
ثلثا تطليقات ولكن اختلفوا في افواه الكفار قال ابو حنيفة
رحمه الله عليه يكفر بشتم افواه الكفار لان افواه موضع
ذكر الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكفر
افواه الكفار موضع كلمات الكفر نقل من قاضي خان

ويكره الصلوة عند قراءة القرآن لانه بخلاف الامر كما قال الله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تفقهون الآية
والجوز في اية القرآن في خمسة مواضع عند التمام وعند
المجنون وعند الجنين وعند المشغول بعمل الاخر وعند المضطرب
نقل من فتاوى قاضي خان من طلق امراته

من طلق امراته ثلثا كيف يكون قال الله تعالى حتى تنكح زوجا
غيره الآية
من طلق امراته ثلثا باسم المرأة واسم الاب يقع ثلثا
ومن طلق امراته ثلثا بغير اسم المرأة وبغير اسم الاب لا يقع
ثلثا لان اسم المرأة واسم الاب شرط في الطلاق وشرط في العقد
فان قيل الطلاق ثلثا ولا يكون اثني عشر وامر الجريح

لان عيبا رب بني آدم على ثلثه ورجات ورجات الجسد
ودرجات الروح ودرجات القلب واذا طلق الرجل المرأة
بطلاق واحد خرجت من الجسد واذا طلق طلاقين خرجت
من الروح واذا طلق ثلثا خرجت من القلب ويجب من
هذه الدرجات لاجل حتى تنكح زوجا غيره

مسئله رجل طلق امراته ثلثا تطليقات ولا يحل له الا ان يتزوج
بزواج اخر ولو ابرأ الحلقه فاستعاضا للدخول طريقتا اذا
انقضت عدتها وان تزوجت مريض باذن الولي ثم تزوج
المرأة الصبي فيجزم عليه بالي الحاك ثم تزوجت بها الزوج الاول
بلاعدة وبه يفتي روايت ابو حنيفة رحمه الله
نقل من مسائل العيون والطحاوي

مسئله رجل طلق امراته بايضا ثم قال انت طالق ثلثا
قال بعضهم يقع ان كان في العقد وقال بعضهم لا يقع
سواء كان في العقد او لم يكن والقول الثاني هو الصحيح
نقل من الفتاوى

مسئله رجل طلق امراته رجعتا ثم مات الزوج وهي في العدة
ورثت سواء كان الطلاق في العدة او في المضي وكذا الوثبات
امراة في العدة ورثها الزوج نقل من قاضي خان